



الإطار النظري للمحاسبة

obeikandi.com

١- نشأة المحاسبة:

بالنظر في التاريخ نجد أنه تم استخدام طرق مختلفة لمسك الدفاتر منذ سنة ٢٣٠٠ ق م بداية بالسمرائيين الذين استخدموا أقراص الطين التي نقشوا عليها البيانات وجففوها تحت أشعة الشمس ، ثم الرومانيين استخدموا الأخشاب المغطاة بالشمع ، ثم المصريين القدماء والهنود الحمر استخدموا ورق البردي للتسجيل واستبدل الورق بالقماش والجلد في العصر الاسلامي ، وفي القرن الثاني عشر في عهد هنري الأول استخدم الورق الملتف على شكل اسطوانات وفي القرن ١٣ و ١٤ استخدم النقش على الألواح الخشبية وتقسيمها نصفين يحتفظ كل من البائع والمشتري بنصف لإثبات الدين. ومع ظهور النقود واختفاء التعامل بنظام المقايضة ، كان لابد للتاجر من طريقة علمية لمسك الدفاتر.

ومن هنا وضع باتشيلو عالم الرياضيات الايطالي الأسس الأولية للمحاسبة كنظرية وأوجد نظرية القيد المزدوج سنة ١٤٩٤م ولم يتم استعمالها بشكل واسع إلا عام ١٨٦٩م ، واقترح باتشيلو ثلاث دفاتر (١) التسوية (٢) اليومية (٣) الأستاذ ولا زالت تستخدم إلى الآن. ولكن مع تطور التبادل التجاري وظهور الاختراعات والنمو الصناعي كان لابد للمحاسبة أن تكون علم له نظريات وفروض ومبادئ ومفاهيم علمية واستخراج وتحليل النتائج المالية.

٢- تعريف المحاسبة:

• تعريف يعتمد على الجانب التطبيقي: فن تسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث الاقتصادية .

- تعريف يعتمد على الجانب العلمي والاكاديمي : العلم الذي يبحث في طرق تسجيل وتبويب وتحليل المعاملات المالية المختلفة للمنشأة لخدمة أغراض معينة.
- جمعية المحاسبة الأمريكية : هي عملية تحديد وقياس وتسجيل وتوصيل المعلومات المالية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية إلى المستخدمين المهتمين بتلك المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة .
- نظام للمعلومات يختص بتوليد المعلومات ذات الطابع الاقتصادي أو المعلومات المرتبطة بالأحداث التي تنطوي على الاختيار من بين الاستخدامات البديلة للموارد الاقتصادية المحدودة .

من خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي للمحاسبة :

(هي مجموعة من المبادئ والأسس والنظريات والمفاهيم المحاسبية التي تحكم تسجيل العمليات المالية بطريقة منظمة وتبويبها وتلخيصها في شكل قوائم مالية بهدف تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة وتحديد المركز المالي في هذه الفترة وحتى يستفيد جميع الأطراف في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة)

٢- أهداف ووظائف المحاسبة المالية :

Objectives of Financial Accounting:

يجب في البداية التفرقة بين الأهداف والوظائف ، فالهدف: هو الغاية التي يرغب في تحقيقها ، في حين أن الوظيفة: هي مجموعة الأعمال التي يتم القيام بها من أجل تحقيق هذه الغاية. وفي ضوء ذلك يمكن القول أن للمحاسبة المالية الأهداف والوظائف التالية:

أولاً: الأهداف: Objectives:

هناك خمسة أهداف للمحاسبة المالية

الأهداف المستخلصة من التعريف السابق ذكره:

- ١- تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة.
- ٢- تحديد المركز المالي في هذه الفترة.
- الأهداف الأخرى التي تسعى المحاسبة المالية إلى تحقيقها :
- ٣- توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط ورسم السياسات للفترة أو الفترات القادمة.
- ٤- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإحكام الرقابة على أعمال المنشأة والمحافظة على ممتلكاتها من الضياع والتلاعب والإختلاس.
- ٥- الإحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية التي تقوم بها المنشأة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

ثانياً: الوظائف: Functions:

هناك أربعة وظائف للمحاسبة المالية :

- ١- التحديد: تحديد الأحداث الاقتصادية (العمليات المالية) التي ينبغي الإهتمام بها ومعالجتها وتجهيزها (هل هي عملية مالية أو غير مالية؟) فالمحاسبة تهتم فقط بالعمليات المالية لأنها لغة المال مثل: بيع السلع، تقديم الخدمات، الشراء، دفع الأجور. أما العمليات غير المالية مثل: قرار تعيين موظف فالمحاسبة لا تهتم بها.
- ٢- القياس: بعد تحديد العمليات المالية يجب أن تكون قابلة للقياس بوحدة النقد (تحديد قيمتها بالريال) لها قيمة مالية. أما العمليات

التي لا يمكن قياسها بوحدة النقد فيتم تجاهلها لأنها عمليات غير مالية .

٣- التسجيل : بعد قياس العمليات المالية يتم إثباتها في الدفاتر المحاسبية باتباع الطرق العلمية السليمة وذلك بشكل توثيق تاريخي مستمر .

٤- التوصيل: لكي تتم الاستفادة من العمليات المالية التي تم تحديدها وقياسها وتسجيلها ينبغي توصيل نتائجها إلى المستفيدين عن طريق إعداد التقارير المالية التي من أهمها القوائم المالية ، ثم يقوم المحاسب بتحليل وتفسير هذه القوائم للمستفيدين ليسترشدوا بها في اتخاذ القرارات .

٤- الأطراف المستفيدة:

إدارة المنشأة (المستخدم الداخلي):

المستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة التي أعدت التقارير المالية لاحتياج إدارة المنشأة للمعلومات المحاسبية لمساعدتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة مثل مدى حاجة المنشأة للسيولة النقدية ، بالإضافة إلى حاجة إدارة المنشأة للتأكد من تحقيق أهدافها طويلة الأجل في تحقيق الربح ويكون ذلك من خلال تقارير تفصيلية داخلية إضافة للتقارير المالية والقوائم المعدة .

- المستخدم الخارجي :

وتشمل جميع الأطراف غير إدارة المنشأة وهي:

- أصحاب المنشأة (الملاك) : للتعرف على مدى نجاح أعمالهم وقياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام وحماية أموالهم ، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو تخفيض استثماراتهم أو إبقائها على ماهي عليه .

- المستثمرون الحاليون والمحتملون: للتعرف على حجم العائد الحالي أو المتوقع ومدى كفاءة الإدارة .
- الدائنون: للاطمأنان على تحصيل مستحقاتهم من المنشأة ..
- الأجهزة الحكومية: مثل مصلحة الزكاة والدخل ، وزارة المالية والتجارة وديوان المراقبة العامة وذلك لأغراض مختلفة مثل جباية الزكاة وفرض الضرائب ، التخطيط الإقتصادي، منح الإعانات
- العاملون: للاطمأنان على استمرار وظائفهم .
- الرأي العام : وهم الخبراء والباحثون والمستشارون الماليون والاقتصاديون والمؤسسات العامة وذلك لأغراض مختلفة .

٥- خصائص المعلومات الحاسوبية:

- الملاءمة : أي ذات صلة بالقرار المراد اتخاذه وتحدد بثلاث عناصر :
 - الوقتية :
- بأن تكون حديثة وفي الوقت المناسب ويمكن أن تكون تقديرية .
- القدرة التنبؤية للمعلومات : بمعنى أنها تمكن متخذ القرار من تحسين توقعات المستقبل لنتائج الأحداث .
- إمكانية التحقق من التوقعات : تساعد متخذ القرار من مراجعة وتصحيح التوقعات السابقة .
- الموثوقية :
- بمعنى امكانية الاعتماد عليها لاتصافها بالموضوعية والحياد وصدق التعبير عن الأحداث الاقتصادية ولها ثلاث عناصر:

- الحياد :البعد عن النحياز المتعمد للوصول لنتائج محددة مسبقا لخدمة أطراف معينة .
- الموضوعية : وتعني قابلية المعلومات للمراجعة من قبل أطراف أخرى غير الطرف الذي قام بإعدادها .
- صدق المعلومات في تمثيل الظاهرة موضع البحث.
- القابلية للمقارنة :

امكانية اجراء مقارنة لنفس المنشأة بين فترات زمنية مختلفة (تتأثر بمدى اتباع نفس الطرق المحاسبية) أو مع منشآت أخرى في نفس النشاط ، حيث تزداد قيمة المعلومات المحاسبية مع اجراء المقارنات .

٦- فروع المحاسبة:

- المحاسبة المالية :

وهي الفرع الذي يهتم بتحليل وتسجيل العمليات المالية وتلخيصها بهدف قياس نتيجة نشاط المنشأة خلال فترة زمنية معينة . فقائمة الدخل وقائمة المركز المالي هي نتاج المحاسبة المالية للمنشأة ويتركز اهتمامها على تقديم المعلومات المالية للأطراف الخارجية . (المحاسبة الخارجية)

- محاسبة التكاليف و المحاسبة الإدارية :

بدأ هذا الفرع بمحاسبة التكاليف لتحديد تكلفة الانتاج أو لتحديد تكلفة الوحدة ، ثم تطور إلى المحاسبة الإدارية لارتباطها بمحاسبة التكاليف حيث أن الاستخدام الإداري للمعلومات المحاسبية بدأ باستخدام تكاليف المنتجات في اتخاذ القرارات الإدارية وتطور ليشمل جميع المعلومات

المحاسبية التي تخدم الإدارة مثل التخطيط والرقابة وقياس الأداء ، وهذا ما يسمى بالمحاسبة الإدارية التي هي امتداد لمحاسبة التكاليف .

- المحاسبة الحكومية : **Governmental Accounting**

وهي الفرع الذي يهدف لتوفير المعلومات المحاسبية الخاصة بالوحدات والإدارات الحكومية للتأكد من تحقيق الرقابة على الأموال العامة للدولة سواء الإيرادات أو المصروفات الحكومية.

- المراجعة: **Auditing**

تعد المراجعة أحد الوظائف وثيقة الصلة بوظائف المحاسبة ، والمستقلة عنها في نفس الوقت. وتهدف المراجعة إلى التحقق من دقة المعلومات المحاسبية بغرض إبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية لمنشأة معينة في إظهار المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المنشأة. (المحاسب يعد القوائم المالية والمراجع يراجعها) لإضفاء الثقة والمصادقية في المعلومات الواردة بتلك القوائم .

٧- المبادئ المحاسبية المتعارف عليها: (ص ١٧)

Generally Accepted Accounting Principles (GAAP):

تعتمد المحاسبة المالية على كثير من المفاهيم و المبادئ التي نشأت وتطورت على مدى التطور التاريخي للمحاسبة. وكثيراً ما يطلق عليها اسم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو المقبولة قبولاً عاماً **Generally Accepted Accounting Principles** وهي توضح الطريقة أو الإجراءات التي يتم بها معالجة مفردات القوائم المالية بشكل يؤدي إلى تجانس سجلات وقوائم المنشآت التي تظهر بها مثل هذه البنود. ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:-

١- الوحدات المحاسبية: Accounting Entity (استقلال الوحدة المحاسبية)

من وجهة نظر المحاسبة، تعامل كل منشأة على أنها وحدة منفصلة عن مالكيها وعن المنشآت الأخرى ولها شخصيتها المعنوية المستقلة إستقلالاً تاماً عن مالكيها بصرف النظر عن الشكل القانوني لها. ويمثل هذا المبدأ محور الاهتمام الذي يدور حوله النظام المحاسبي. ولذلك فلكل منشأة سجلاتها المحاسبية، ونظامها المحاسبي من تحديد، وقياس، وتسجيل، وإحتفاظ وتبليغ للمعلومات المحاسبية. فالمعاملات المالية الخاصة بالمالك ليست جزءاً من المنشأة المملوكة له ولا تثبت في السجلات المحاسبية الخاصة بتلك المنشأة إلا إذا كانت ذات تأثير مباشر عليها. (مثال : رأس المال والمسحوبات) (البنك السعودي الأمريكي)

٢- الوحدات النقدية: Monetary Unit

لابد من إستخدام صيغة مفهومة لمستخدمي المعلومات المحاسبية عند تسجيل أو تبليغ تلك المعلومات، وهذا بالضرورة أدى إلى مفهوم الوحدة النقدية أو القياس النقدي، والذي يعني أن المحاسبة المالية تقوم بقياس الموارد (الأصول) والتعهدات (الإلتزامات) والتغيرات فيها (الدخل) في شكل وحدات نقدية (ريال سعودي، دولار أمريكي...الخ) بإعتبار أن النقود تعتبر وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة.

٣- التكلفة التاريخية: Historical Cost

يعني مبدأ التكلفة التاريخية أن المعاملة المالية تثبت على أساس كمية النقود الفعلية (التكلفة) التي إستخدمت في التبادل لتلك المعاملة. بعد إثبات تلك المعاملة فإن التكلفة تفيد في الدفاتر المحاسبية وتظل على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغيير لاحق قد يحدث (فيما عدا الإستخدام)

في قيمة تلك المعاملة. فمثلاً شراء قطعة أرض تسجل بالقيمة التي إشتريت بها وتظل في السجلات بهذه القيمة بغض النظر عن التغيرات التي قد تحدث لقيمة الأرض فيما بعد. ولا شك أن التمسك بإتباع مبدأ التكلفة التاريخية يرجع إلى سهولة التحقق من تلك القيم وإستنادها إلى أسس موضوعية. وهناك إتفاق عام بين مستخدمي ومعدّي القوائم المالية على أهمية وضرورة إستخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل المعاملات المالية في الدفاتر وبالتالي إستخدام القيم التاريخية كأساس لقياس عناصر القوائم المالية.

٤- الإستمرارية: Going Concern :

يقصد بالإستمرارية أن المنشأة وجدت لتستمر وأن المنشأة مستمرة في عملياتها لفترة من الزمن تكفي لإنجاز تعهداتها الموجودة، في ظل غياب دليل موضوعي على عكس ذلك. وترتيباً على ذلك يتم تقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية ويتم تجاهل قيم التصفية للأصول والإلتزامات وآثارها على الدخل، فضلاً عن أن التمييز بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة والخصوم قصيرة الأجل والخصوم طويلة الأجل هو نتيجة لتطبيق مبدأ إستمرارية المنشأة.

٥- الفترة المحاسبية: Accounting Period :

لكي يتم قياس نتيجة نشاط المنشأة (الوحدة المحاسبية) بدقة تامة فإن الأمر يستلزم الإنتظار حتى يتم تصفية أعمال هذه المنشأة، وهو الأمر الذي يعد غير منطقي أو عملي نظراً للحاجة الملحة لمستخدمي المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة أعمال المنشأة أولاً بأول حتى يستطيعوا التصرف في ظل رؤية واضحة وإتخاذ قرارات إقتصادية سليمة. لذلك يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية غالباً ما تكون (سنة مالية) وفي نهاية كل فترة يتم

قياس نتيجة أعمال المنشأة من خلال مقابلة مصروفات الفترة بإيرادات نفس الفترة، كما يتم إعداد قائمة المركز المالي في نهاية تلك الفترة.

٦- المقابلة: Matching :

نتيجة لتقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية فإن الأمر يتطلب لتحديد صافي دخل الفترة المحاسبية أن يحمل إيراد الفترة بجميع المصروفات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد بغض النظر عن واقعة تسديد هذا المصروف. وهذا ما يعرف بمبدأ مقابلة الإيراد بالمصروف، وهو من المبادئ المحاسبية الهامة والتي تعتمد عليها كثير من الإجراءات المحاسبية التي ترتبط بتحديد نتائج الأعمال في نهاية الفترة.

٧- التحقق (الإعتراف بالإيراد): Revenue Recognition :

يعني هذا المبدأ أن المنشأة لا تعترف بالإيراد وتسجله في دفاترها إلا بعد تحققه فعلاً، ويتم تحديد نقطة تحقق الإيرادات عند حدوث واقعة البيع ويتم ذلك عند تسليم السلعة المباعة أو تقديم الخدمة، حيث أنه عند هذه النقطة تتم عملية التبادل المادي ويتوفر دليل موضوعي على تحقق الإيراد.

٨- الإستحقاق: Accrual :

يعني هذا المبدأ أنه عند قياس صافي الدخل الخاص بالفترة، فإن الإيرادات التي تؤخذ في الاعتبار هي تلك الإيرادات التي تخص الفترة سواء حصلت أو لم تحصل، كما أن المصروفات التي تؤخذ في الاعتبار هي تلك المصروفات التي تخص الفترة سواء سددت أو لم تسدد. وهذا يعني أن تتم المحاسبة عن العمليات المالية بصرف النظر عن إقترانها بالتدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة.

٩- الثبات (التجانس): Consistency :

يعني هذا المبدأ أنه عند قيام المنشأة بإتباع إجراء أو أسلوب محاسبي معين فإنه يجب أن لا يغير من فترة لأخرى. ويعد مبدأ الثبات مبدأ هاماً لأنه يساعد مستخدمي القوائم المالية على تفسير التغيرات في المركز المالي والتغيرات في قائمة الدخل. ويمكن تصور مدى الغموض الذي ينتج إذا تجاهلت المنشأة مبدأ الثبات وغيرت الأساليب المحاسبية كل فترة. فإن أي منشأة يمكنها أن تؤثر في صافي الربح من سنة لأخرى زيادة ونقصاً بمجرد تغيير الأساليب المحاسبية المتبعة. ويلاحظ أن مبدأ الثبات لا يعني أن المنشأة لا يمكنها مطلقاً أن تغير أساليبها المحاسبية المتبعة، بل يمكن للمنشأة أن تغير الأسلوب المتبع والتحول إلى أسلوب جديد إذا كان هذا الأسلوب يوفر معلومات أكثر فائدة بالنسبة للمستخدمين مقارنة بالأسلوب الجاري استخدامه. ولكن يجب الإفصاح عن مثل هذا التغيير والآثار الناتجة عنه في القوائم المالية حتى لا يتم تضليل المستخدمين كما يجب الثبات عند ذلك على الأسلوب الجديد.

١٠- الإفصاح: Disclosure :

ويعني هذا المبدأ أنه عند إعداد القوائم المالية يجب أن يكون هناك علانية تامة، بحيث لا يتم إخفاء أي معلومات أو بيانات قد تضر بالمستفيدين من هذه القوائم، أو قد تساهم في إتخاذ قرار معين. ويجب على المحاسب أن يلتزم جانب الحياد عند إعداد هذه القوائم وذلك بالإفصاح التام عن جميع المعلومات بغض النظر عن مدى تأثيرها على هذه القوائم.

١١- التحفظ (الحيطة والحذر) Conservatism :

في الكثير من المواقف المتعلقة بتقييم الأصول وتحدي الدخل، تكون هناك عدة قيم تمثل بدائل في مجال التقييم. وفي هذه الحالة فإن المحاسبة يختار البديل الذي يترتب عليه عدم زيادة قيمة الدخل وبالتالي عدم زيادة قيم عناصر الأصول بقائمة المركز المالي. وهذا المفهوم يعد تطبيقاً لقاعدة الحيطة والحذر بمعنى عدم أخذ الأرباح المتوقعة في الاعتبار إلا عند تحققها فعلاً. (تكوين مخصصات)

١٣- الأهمية النسبية: Materiality:

يقصد بالأهمية النسبية أن الإهتمام بتوفير الدقة في معالجة وتحليل المعلومات المحاسبية يتوقف على مدى أهميتها النسبية على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. ففي حين أنه يجب من الناحية النظرية معالجة جميع العناصر كبرت أم صغرت بنفس الطريقة، إلا أنه في الواقع العملي كثيراً ما تهمل الطريقة الصحيحة للمعالجة عند ما ترتبط بقيمة صغيرة نسبياً. فعلى سبيل المثال يمكن توزيع تكلفة السيارة التي تقدر فترة استخدامها بثلاث سنوات على فترات الاستخدام. بينما لا يتم توزيع تكلفة المهمات المكتبية التي يقدر استخدامها خلال نفس الفترة وذلك نظراً لأن تكلفة مثل هذا التوزيع لا تتناسب مع العوائد التي يمكن الحصول عليها من المعالجة الأكثر دقة.

المصطلحات المحاسبية

١- المنشأة : ص ٤

أي وحدة اقتصادية تزاوّل نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو خدماً بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها . سواء كانت مؤسسة فردية أو شركة أو مؤسسة حكومية.

٢- دورة التشغيل :

هي متوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء السلع وبيعها وتحصيل قيمة المبيعات نقداً في المنشآت التجارية ، أو متوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء المواد الخام اللازمة للتصنيع والإنتاج ، وبيع الإنتاج وتحصيل قيمة المبيعات نقداً في المنشآت الصناعية .

٣- التقارير المالية : ص ٩٩

المنتج النهائي لمخرجات النظام المحاسبي وتنقسم إلى :

- التقارير الخاصة : وتكون لخدمة جهة معينة لتحقيق هدف معين وفي العادة يكون تقرير سري عن الإيرادات والمصروفات.
- التقارير العامة : القوائم المالية التي تعد في نهاية السنة المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية ، وتنقسم لكل من:

▪ قائمة الدخل **Income Statement** :

هي عبارة عن قائمة مالية تظهر نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية محددة وذلك عن طريق مقابلة الإيرادات والمصروفات الخاصة بتلك الفترة.

وتشمل في أعلاها على ثلاث عناصر:

- اسم المنشأة.
- اسم القائمة (قائمة الدخل).
- الفترة التي تغطيها القائمة.

وتظهر قائمة الدخل في شكل حساب له جانبين على النحو التالي: وتسمى

ح/ ملخص قائمة الدخل

منشأة التجارة العالمية للمقاولات

ح/ ملخص قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣٠/١٢/٢٥١٤هـ

×	مطبوعات	×	ايرادات دعاية و اعلان
×	رواتب واجور	×	ايرادات أ.مالية
×	مواد ومهمات	×	ايراد استثمار
×	مصرفون ايجار		
×	م.ادارية		
××	صافي الربح		
×××		×××	

وقد تظهر قائمة الدخل في شكل تقرير رأسي على النحو التالي:

وتسمى قائمة الدخل

منشأة التجارة العالمية للمقاولات

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣٠/١٢/٢٥١٤هـ

الايرادات:		
	×	
اجمالي الايرادات	×	×××
يطرح: المصروفات		
	×	
اجمالي المصروفات	×	××
صافي الربح		×

منشأة الإستثمارات العامة السعودية (نموذج قائمة المركز المالي)

قائمة المركز الخصوم وحقوق

المالي في الملكية (المصادر)

الأصول (استخدامات الاموال)

١٤٢٦/١٢/٣٠ هـ

الخصوم المتداولة (قصيرة الأجل)				الأصول المتداولة (قصيرة الأجل)			
الدائنين (الموردين)	x			نقدية بالبنك	x		
أوراق الدفع	x			نقدية بالصندوق	x		
المصروفات المستحقة	x			استثمارات قصيرة الأجل (أوراق مالية)	x		
الإيرادات المحصلة مقدما	x			مدينون	x		
الأقساط المستحقة من الديون طويلة الأجل	x			أوراق قبض	x		
				المخزون السلعي	x		
				المصاريف المدفوعة مقدما	x		
				الإيرادات المستحقة	x		
اجمالي الخصوم المتداولة			x	اجمالي الأصول المتداولة			x

الخصوم الثابتة (طويلة الأجل)	x			الأصول الثابتة (طويلة الأجل)			
السندات طويلة الأجل	x			الأثاث	x		
أوراق دفع طويلة الأجل	x			السيارات	x		
القروض العقارية	x			المباني	x		
				الآلات والمعدات	x		
				الأراضي	x		
اجمالي الخصوم الثابتة			x	اجمالي الأصول الثابتة			x
حقوق الملكية				الأصول غير الملموسة			
رأس المال	x			شهرة المحل	x		
+أرباح العام (أو) -خسائر العام	x			براءة الاختراع	x		
- المسحوبات	x			العلامات التجارية	x		
اجمالي حقوق الملكية			x	اجمالي الأصول غير الملموسة			x
اجمالي الخصوم وحقوق الملكية			x	اجمالي الأصول			x

١- الأصول Assets:

تمثل موجودات المنشأة وممتلكاتها وهي الموارد الاقتصادية المملوكة للمنشأة والتي يمكن قياسها محاسبياً وتنقسم الى ثلاثة أنواع:

أ- الأصول غير الملموسة **Intangible Assets**: وهي الأصول التي ليس لها وجود أو كيان مادي ملموس ولكنها ذات قيمة أو فائدة للمنشأة مثل شهرة المحل وحقوق الإختراع والعلامات التجارية.

ب- الأصول الثابتة **Fixed Assets**: هي مجموعة الأصول التي تقتنى بغرض المساهمة في العملية الانتاجية وليس بغرض اعادة بيعها مثل الأراضي والمباني الآلات والأثاث والسيارات.

ج- الأصول المتداولة / قصيرة الأجل **Current Assets**: هي الممتلكات التي يسهل تحويلها إلى نقدية في أي وقت خلال السنة المالية أو التي تقتنى بغرض اعادة بيعها أو استخدامها مثل:

- البضاعة: وهي السلع التي تتاجر فيها المنشأة.
- المدينون: وهي المبالغ التي تمثل التزامات على الغير للمنشأة واجبة السداد خلال السنة.
- أ.ق (أوراق القبض): وهي المبالغ التي تمثل التزامات على الغير للمنشأة واجبة السداد خلال السنة وتكون في صورة كمبيالات.
- أ.مالية: وهي المبالغ المستثمرة في شراء أسهم وسندات.
- النقدية بالصندوق أو الحساب الجاري بالبنك:

- البنك:هي عبارة عن الأموال المملوكة للمنشأة وتحتفظ بها في شكل حساب جاري لدى البنك.
- الصندوق: عبارة عن الأموال الجاهزه والموجودة في خزينة المنشأة.
- استثمارات قصيرة الأجل (ودائع البنك): وهي الموال التي تحتفظ بها المنشأة في شكل ودائع زمنية لدى البنوك.
- المصروفات المقدمة (المدفوعة مقدما): تمثل حق للمنشأة لدى الغير وسيتم الحصول على سلع وخدمات في المستقبل مقابل هذه المصروفات المدفوعة مقدما مثل الايجاراتالمقدمة أي المدفوعة مقدما.
- الايرادات المستحقة: ايرادات تم اكتسابها اي تم تحققها خلال الفترة المحاسبية والتي لم يتم تحصيلها بعد.

٢- الخصوم Liabilities:

عبارة عن الالتزامات أو التعهدات على المنشأة تجاه الغير مقابل حصولها على سلع أو خدمات أو قروض وتنقسم الى قسمين :

أ- الخصوم ثابتة / طويلة الأجل **Fixed liabilities**: هي الالتزامات التي يستحق سدادها خلال فترة زمنية تزيد عن سنة مالية واحدة مثل القروض العقارية او الصناعية والسندات وأوراق الدفع طويلة الأجل. أو انها تمثل ما يجب على المنشأة دفعه للغير بعد مدة تزيد في الغالب عن السنة مع الأخذفي الاعتبار انه يجب استبعاد قيمة الأقساط المستحقة سنويا لسداد هذه الديون من عناصر الخصوم طويلة الأجل وادراجها ضمن الخصوم المتداولة تحقيقا لمعيار الإفصاح العام.

ب- الخصوم متداولة / قصيرة الأجل **Current Liabilities**: هي المبالغ المستحقة للسداد خلال السنة المالية او ماعلى المنشأة من التزامات يلزم تسديدها خلال السنة المالية مثل:

- قرض تجاري (قرض قصير الأجل): هي مبالغ مستحقة على المنشأة للبنك مقابل الحصول على قرض واجب السداد خلال السنة.
- الدائنون (الموردون) : هي مبالغ مستحقة على المنشأة للغير مقابل الشراء على الحساب.
- أذفع هي مبالغ مستحقة على المنشأة للغير مقابل الشراء على الحساب في صورة كمبيالات، أو هي تعهد كتابي من المنشأة بدفع مبلغ معين في تاريخ معين.
- المصروفات المستحقة: هي المبالغ المستحقة على المشروع للغير مقابل خدمات تم أداءها للمشروع.
- الايرادات المقدمة: هي الايرادات المقدمة قبل القيام بأداء الخدمة المرتبطة بها خلال الفترة المحاسبية.

3- حقوق الملكية Owner's Equity:

هي عبارة عن ما يملكه أصحاب المنشأة من اموال فيها، أو هي عبارة عن الالتزامات على المنشأة تجاه ملاكها وهي تشمل المبلغ الذي تم استثماره بالإضافة الى الأرباح التي حققها المشروع.

أشكال اعداد قائمة المركز المالي :

○ في شكل قائمة : كالشكل السابق. ويتم تبويبها وفقاً لطريقتين :

- من الأكثر سيولة إلى الأقل سيولة ويناسب ذلك البنوك.

- من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة ويناسب المنشآت الزراعية والصناعية .

○ في شكل تقرير:

تقرير قائمة المركز المالي في ١٤٢٦/١٢/٣٠هـ

الأصول المتداولة:		
نقدية	٣١٠٠٠	
مدينون	١٧٠٠٠	
مخزون مهمات	٧٠٠٠	
مصروفات مدفوعة مقدماً	٥٠٠٠	
إجمالي الأصول المتداولة	—	٦٠٠٠٠
يطرح الخصوم المتداولة :	٢٤٠٠٠	
دائتون	٤٠٠٠	
مصروفات مستحقة	٦٠٠٠	
إيرادات محصلة مقدماً	—	
إجمالي الخصوم المتداولة		٣٤٠٠٠
رأس المال العامل		٢٦٠٠٠
يضاف: الأصول الثابتة وغير	٢٠٠٠٠٠	
الملموسة	١٦٠٠٠٠	

أراضي	٨٠٠٠٠	
مباني	٤٠٠٠٠	
سيارات	١٠٠٠٠٠	
أثاث	—	
شهرة المحل		٥٨٠٠٠٠
إجمالي الأصول الثابتة وغير الملموسة		٦٠٦٠٠٠
إجمالي الأصول		
يطرح: الخصوم طويلة الأجل:		٦٠٠٠٠
		٥٤٦٠٠٠
قروض	٥٠٠٠٠٠	
صافي الأصول	٤٦٠٠٠	
حقوق الملكية		—
رأس المال		٥٤٦٠٠٠
أرباح العام		
صافي حقوق الملكية		

معادلة الميزانية

تركز المحاسبة المالية على قاعدة منطقية، وهي أن جميع ممتلكات المنشأة تتساوى مع مصادر الأموال التي جاءت بهذه الممتلكات فالميزانية عبارة عن كشف أو بيان أو جدول أو قائمة ذات جانبيين.

الجانب الأيمن = الأصول أو الموارد أو الإستخدامات.

الجانب الأيسر = الخصوم أو الإلتزامات أو المصادر.

- في ١/٢ / ١٤٢٥هـ قامت منشأة عصام بشراء سيارة بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ريال على الحساب من محلات الجميح وهنا أيضا تأثر جانبي الميزانية والحسابات التي تأثرت هي:

السيارات (أصل) <<<< زاد <<<< ٢٠,٠٠٠

الدائنون (خصم) <<<< زاد <<<< ٢٠,٠٠٠

❖ وأثر العمليات التي تمت على المعادلة

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

الصندوق + السيارات = الدائنون + رأس المال

١٠٠,٠٠٠ + ٢٠,٠٠٠ = ٢٠,٠٠٠ + ١٠٠,٠٠٠ وإذا تم تصوير الميزانية

عقب العمليتين السابقتين فإنها تأخذ الشكل التالي:

وعند تصوير الميزانية بعد هاتين العمليتين يكون شكل الميزانية:

منشأة عصام التجارية

قائمة المركز المالي في ١/٢ / ١٤٢٥هـ

خصوم قصيرة أجل:			أصول متداولة:		
دائنون	٢٠,٠٠٠		صندوق	١٠٠,٠٠٠	
حقوق ملكية:			أصول ثابتة:		
رأس المال	١٠٠,٠٠٠		سيارات	٢٠,٠٠٠	
		١٢٠,٠٠٠			١٢٠,٠٠٠

ب- نقص أصل يقابله نقص خصم أو حقوق ملكية:

- في ١/١٣ قامت منشأة عصام بسداد مبلغ ١٠,٠٠٠ ريال للدائنين نقدا. (في هذه الحالة الحسابات التي تأثرت هي:)

الصندوق <<<< أصل <<<< نقص << ١٠,٠٠٠

الدائنون <<<< خصم <<<< نقص << ١٠,٠٠٠

❖ أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

صندوق + سيارات = دائنون + رأسمال

١٠٠,٠٠٠ + ١٠,٠٠٠ = ٢٠,٠٠٠ + ٩٠,٠٠٠

١١٠,٠٠٠ = ١١٠,٠٠٠

❖ تصوير الميزانية بعد العمليات السابقة:

منشأة عصام التجارية

قائمة المركز المالي في ١/١٣/١٤٢٥هـ

خصوم قصيرة أجل:			أصول متداولة:		
دائنون	١٠,٠٠٠		صندوق	٩٠,٠٠٠	
حقوق ملكية:			أصول ثابتة:		
رأس المال	١٠٠,٠٠٠		سيارات	٢٠,٠٠٠	
		١١٠,٠٠٠			١١٠,٠٠٠

٢- أثر العمليات المالية على جانب واحد فقط من جوانب الميزانية:

القاعدة العامة: إذا كان أثر العمليات المالية على جانب واحد فقط من الميزانية فإن التأثير على حسابات الجانب يكون عكسي بمعنى أنه إذا زاد أحد الحسابات في هذا الجانب فلا بد أن ينقص حساب آخر في نفس الجانب.

أ- التأثير على جانب الأصول:

زيادة أصل يقابله نقص أصل آخر:

- في ١٧/١ اشترت منشأة عصام التجارية أثاث بمبلغ ٥٠٠٠ ريال نقدا
❖ الحسابات التي تأثرت هي:

الأثاث <<< أصل <<< زاد <<<< ٥٠٠٠

الصندوق << أصل <<<< نقص <<<< ٥٠٠٠

❖ أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

صندوق + سيارات + أثاث = دائنون + رأسمال

٨٥٠٠٠ + ٢٠,٠٠٠ + ٥٠٠٠ = ١٠,٠٠٠ + ١٠٠,٠٠٠

١١٠٠٠٠ = ١١٠٠٠٠

تصوير الميزانية:

❖ ويكون شكل قائمة المركز المالي في هذه اللحظة كالتالي:

منشأة عصام التجارية

قائمة المركز المالي في ١٣/١/١٤٢٥هـ

خصوم			أصول		
قصيرة أجل:			متداولة:		
دائنون	١٠,٠٠٠		صندوق	٨٥,٠٠٠	٨٥,٠٠٠
حقوق ملكية:			أصول ثابتة:		

رأس المال	١٠٠,٠٠٠		سيارات	٢٠,٠٠٠	
			أثاث	٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
		١١٠,٠٠٠			١١٠,٠٠٠

ب- التأثير على جانب الخصوم:

زيادة خصم يقابله نقص خصم آخر:

- في ١/٢٥ قامت منشأة عصام التجارية بتحرير ورقة دفع بباقي المبلغ المستحق لشركة الجميع

❖ الحسابات التي تأثرت هي:

اوراق الدفع <<< خصم <<< زاد <<<< ١٠,٠٠٠

دائنون <<<<< خصم <<< نقص <<<< ١٠,٠٠٠

❖ أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

الصندوق + السيارات + الأثاث = الدائنون + اوراق الدفع + رأسمال

٨٥٠٠٠ + ٢٠,٠٠٠ + ٥٠٠٠ = صفر + ١٠,٠٠٠ + ١٠٠,٠٠٠

❖ وقائمة المركز المالي في هذه اللحظة تكون:

منشأة عصام التجارية

قائمة المركز المالي في ١/٢٥/١٤٢٥هـ

خصوم قصيرة أجل:			أصول متداولة:		
أوراق دفع	١٠,٠٠٠		صندوق	٨٥,٠٠٠	٨٥,٠٠٠
حقوق ملكية:			أصول ثابتة:		
رأس المال	١٠٠,٠٠٠		سيارات	٢٠,٠٠٠	

			أثاث	٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
		١١٠,٠٠٠			١١٠,٠٠٠

الخلاصة:

إذا كان تأثير العمليات المالية على جانبي الميزانية فإن التأثير يكون طردي (↑ أصل و ↑ خصم) أو (↓ أصل و ↓ خصم)

إذا كان تأثير العمليات المالية على جانب واحد فقط من الميزانية يكون التأثير عكسي (↑ أصل و ↓ أصل آخر) أو (↑ خصم و ↓ خصم آخر)

ثانياً: قاعدة القيد المزدوج :

وفقاً لهذه القاعدة فإن لكل عملية مالية طرفان أحدهما يأخذ والآخر يعطي. والطرف الذي يأخذ يكون مدين أما الطرف الذي يعطي يكون دائن.

- إذا زادت الأصول فهي مدينة .
- إذا نقصت الأصول فهي دائنة.
- إذا زادت الخصوم فهي دائنة.
- إذا نقصت الخصوم فهي مدينة.
- الأصول والمصروفات طبيعتها مدينة.
- الخصوم والإيرادات طبيعتها دائنة .